



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة الخامسة والثلاثون

مسقط، سلطنة عُمان، 2 - 4 مارس / آذار 2020

حالة الأمن الغذائي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: تكييف النظم الغذائية
لمواجهة ازدياد عدد السكان في المناطق الحضرية

الموجز

يُبرز الوضع القائم في البلدان الثلاثين الأعضاء في مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى ضرورة إحراز تقدم ملموس في العديد من البلدان للقضاء على الجوع بحلول عام 2030 (المقصد 2-1 من أهداف التنمية المستدامة)، وكذلك التفاوت الكبير بين بلدان الإقليم. فلا تزال النزاعات والأزمات تشكل المسببات الرئيسية للجوع في الإقليم، في حين توجد جيوب من الجوع الشديد وغالبًا من الجوع المزمن في العديد من البلدان، بما في ذلك عدد من البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل، لا سيما في المناطق الريفية. وهذا يؤكد أهمية البرامج والاستثمارات الموجهة والمتضافرة للقضاء على آفة الجوع في جميع البلدان، سواء أكان ذلك الجوع ناجمًا عن الأزمات الطويلة الأمد أو الفقر المتجذّر والمستفحل، أو التخلف عن التنمية في المناطق الريفية، أو جميع هذه الأسباب الثلاثة وأسباب أخرى.

ورغم ما تم إحرازه من تقدم للحد من هزال الأطفال وتزمتهم وتحسين صحة الأمهات في جميع أنحاء الإقليم، لكن لا تزال هناك فجوة كبيرة يجب سدها كشرط لتحقيق مقصد هدف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على جميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030 في المنطقة العربية. ومما يدعو إلى القلق أن البيانات المتاحة تؤكد تأثر الإقليم بارتفاع مستويات الوزن الزائد والسمنة، إذ تعد مستويات السمنة من بين الأعلى في العالم، وخاصة لدى النساء. وتؤكد النتائج مجتمعة على أهمية تعاون الحكومات مع القطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والمؤسسات البحثية والشركاء الدوليين لوضع سياسات وبرامج واستثمارات تؤدي إلى تعزيز النظم الغذائية المستدامة والأنماط الغذائية الصحية، وتحقيق الرخاء لقطاع أكبر من المزارعين وسكان الريف بشكل عام، وكفالة الاستخدام المستدام للموارد الشحيحة والضعيفة التي تتناقص باستمرار في الإقليم، وبخاصة المياه.

يمكن طباعة هذه الوثيقة عند الطلب انسجامًا مع مبادرة منظمة الأغذية والزراعة للحد قدر المستطاع من أثرها على البيئة وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على هذه الوثيقة وعلى غيرها من الوثائق على موقع المنظمة www.fao.org

ويُعتبر إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا إقليمًا في طور التوسّع الحضري، حيث يعيش 63 في المائة من سكان الإقليم الحاليين في المناطق الحضرية. ومن المتوقع أن تزيد هذه النسبة إلى 73 في المائة بحلول عام 2050، ما يمثل في المجموع أكثر من 450 مليون نسمة. وستحتاج في المستقبل معالجة مسائل الأمن الغذائي والتغذية إلى مزيد من التفكير المستمر في كيفية تلبية متطلبات جدول أعمال الأمن الغذائي في المناطق الحضرية. وتستعرض هذه الوثيقة عددًا من عمليات تكيف النظام الغذائي المطلوبة لتلبية احتياجات العدد المتزايد من سكان المناطق الحضرية في الإقليم وتسلط الضوء على التوجهات السياسية المحتملة الواجبة لضمان أن تكون النظم الغذائية في المستقبل صحية ومستدامة وقادرة على مواجهة التحديات الناشئة عن تزايد عدد السكان في المناطق الحضرية.

الإجراءات المُقترح اتخاذها من جانب المؤتمر الإقليمي

- ينبغي أن تواصل الحكومات منح الأولوية للقضاء على الجوع بحلول عام 2030، والإقرار بأن الجوع يؤثر على جميع بلدان الإقليم تقريبًا.
- ينبغي على الحكومات أن تبحث في إمكانية وضع برامج موجهة قائمة على الأدلة، بالشراكة مع الشركاء الوطنيين والدوليين لتحفيز التحول الزراعي والقضاء على الفقر ودفع عجلة الرخاء والازدهار في الريف من أجل القضاء على الجوع في هذه المناطق الجغرافية التي لا تزال تنتشر فيها جيوب الفقر والجوع العميقة والمزمنة، وضمان دمجها في أطر السياسات الأوسع نطاقًا التي تركز على قضايا الحماية الاجتماعية والتغذية والصحة وغير ذلك.
- ينبغي على الحكومات توفير الموارد اللازمة لتمويل وتنفيذ أطر السياسات والاستثمارات وخطط التعليم بهدف معالجة الأعباء المتعددة لسوء التغذية، وذلك بالنظر إلى التهديدات المتزايدة التي تواجه الصحة العامة والاقتصاد والناجمة عن زيادة الوزن والسمنة.
- ينبغي على الحكومات أن تكفل توفير القدرات الإحصائية اللازمة للعمل بفعالية على رفع التقارير عن جميع مؤشرات الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير الدورية ونشرها، وطلب الدعم من المنظمة إذا لزم الأمر.
- ينبغي على الحكومات تنفيذ السياسات والاستثمارات اللازمة لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذية المتنامية تبعًا للزيادة المطردة في عدد سكان المناطق الحضرية في الإقليم، وتكييف النظم الغذائية لضمان اتباع أنماط غذائية صحية عن طريق ربط المناطق الحضرية والريفية وتحويل الزراعة والتشجيع على اتباع ممارسات مستدامة في ما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية والبيئية.
- ينبغي أن تُوَازر المنظمة والشركاء الآخرون الجهود الحكومية المبذولة لوضع سياسات مناسبة وتعبئة الاستثمارات في إطار مجالات الدعم الشاملة اللازمة لبناء نظم غذائية مستدامة وصحية لفائدة الأعداد المتزايدة من سكان المناطق الحضرية، وذلك تمشيًا مع إطار خطة عمل منظمة الأغذية والزراعة للأغذية في المناطق الحضرية لعام 2019.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة المؤتمر الإقليمي

FAO-RNE-NERC@fao.org

أولاً - مقدمة

1- رغم التحسينات الكبيرة في مستوى سوء التغذية في العديد من البلدان، لا تزال هناك ضرورة لإحراز تقدم ملموس للقضاء على الجوع في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. فلا تزال النزاعات والأزمات الممتدة تشكل المسببات الرئيسية للجوع في الإقليم، في حين توجد جيوب من الجوع المزمن في العديد من البلدان التي لا تعاني من أزمات في مختلف أنحاء الإقليم، وغالبًا في المناطق الريفية، بما في ذلك في البلدان المتوسطة الدخل. لذلك فإنه يشترط أولاً لإقامة منطقة خالية من الجوع، إنهاء النزاعات وكفالة الاستثمارات لتحويل الزراعة والمناطق الريفية في جميع أنحاء الإقليم. ومع ذلك، فإن الاستثمارات المتعددة القطاعات والموجهة في المناطق الأخرى التي يستشري الجوع فيها، ستكون ضرورية أيضاً لضمان القضاء على شبح الجوع على المدى الطويل.

2- ويتأثر الإقليم بأعباء متعددة نتيجة سوء التغذية، مع زيادة مقلقة في حالات زيادة الوزن والسمنة، خاصةً بالنسبة إلى النساء والأطفال. ويتعين تكييف النظم الغذائية لضمان إتاحة أنماط غذائية صحية لجميع النساء والرجال والأطفال في الإقليم وإمكانية استفادتهم منها، إلى جانب تفعيل مبادرات السياسات المنسقة المرتبطة بالتغذية والتوعية العامة والصحة.

3- ويشهد الإقليم توسعاً حضرياً سريعاً. وينطوي توفير أنماط غذائية صحية للعدد المتزايد من سكان المناطق الحضرية في الإقليم على تحديات وفرص في آنٍ معاً. ويجب تكييف النظم الغذائية وتحويلها، مما يخلق فرصاً للمساعدة في توفير نظم غذائية صحية أكثر استدامة في الإقليم، وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي ذلك إلى إعطاء زخم لتحويل المناطق الريفية، وتقليل الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية، والتخفيف من حدة الفقر على المدى الطويل، لا سيما في المناطق الريفية.

4- وتقدم هذه الوثيقة (1) لمحة سريعة عن حالة الجوع في 30 بلداً من بلدان المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى؛ (2) وتحليلاً أكثر تفصيلاً للأمن الغذائي والتغذية في 22 من البلدان العربية، يغطي 19 منها بدعم مباشر من قبل المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛ (3) وتحدد سلسلة من التوجهات الرئيسية لسياسات الخاصة بالنظم الغذائية موجهة للحكومات التي تسعى إلى مواجهة التحديات المتمثلة في توفير الأمن الغذائي والأنماط الغذائية الصحية للأعداد المتزايدة من سكان المناطق الحضرية خلال السنوات المقبلة.

ثانياً - النقص التغذوي في بلدان المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى

5- يبحث هذا القسم في حالة النقص التغذوي في 30 بلداً من بلدان مؤتمر المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى¹. وتتضح من خلاله ضرورة إحراز تقدم ملموس في العديد من هذه البلدان للقضاء على الجوع بحلول عام 2030 والتفاوت الكبير الذي يوجد عبر مختلف أنحاء الإقليم.

¹ البلدان الثلاثون (يشار إلى 29 منها فقط) التي تتوفر بشأنها بيانات رسمية حول نسبة انتشار النقص التغذوي، هي: أفغانستان والجزائر وأذربيجان والبحرين وقبرص وجيبوتي وجمهورية مصر العربية وجمهورية إيران الإسلامية والعراق والأردن والكويت وقيرغيزستان ولبنان وليبيا ومالطا وموريتانيا والمغرب وسلطنة عمان وباكستان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وطاجيكستان وتونس وتركيا وتركمانستان والإمارات العربية المتحدة.

6- ومن الواضح أن القضاء التام على الجوع يظل هدفًا بعيد المنال في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأن هناك حاجة إلى إحراز تقدم كبير إذا ما أُريد تحقيق الهدف 2-1 من أهداف التنمية المستدامة. ويعاني قرابة 100 مليون شخص من النقص التغذوي في 21 بلدًا تتوفر بيانات رسمية عنها للفترة بين عامي 2016-2018. وهناك اختلافات كبيرة في كل من معدلات انتشار نقص التغذية والأعداد المطلقة لمن يعانون منه. وتمثل أربعة بلدان (أفغانستان والعراق وباكستان واليمن) نسبة 82 في المائة من العدد الإجمالي لناقصي التغذية (مع ملاحظة أن البيانات الخاصة بالصومال والجمهورية العربية السورية غير متاحة لهذه الفترة الزمنية). وتختلف معدلات الانتشار اختلافًا كبيرًا في جميع أنحاء الإقليم، حيث تصل إلى 40 في المائة في اليمن، و30 في المائة في أفغانستان، و20 في المائة في باكستان والسودان، و19 في المائة في جيبوتي. ولكن هناك ثلاثة بلدان فقط، وهي أذربيجان ومالطا وتركيا، تتوفر بشأنها بيانات ويقل فيها معدل الانتشار عن 2.5 في المائة. بينما يستمر وجود جيوب من نقص التغذية في البلدان الأخرى، بما في ذلك في العديد من البلدان المرتفعة والمتوسطة الدخل.

7- وتعطي البيانات المتاحة أيضًا صورة ملتبسة ومغايرة تمامًا. فقد انخفض معدل انتشار نقص التغذية في 14 بلدًا بين الفترتين 2004-2006 و2016-2018. ولكن ارتفع في خمسة بلدان خلال الفترة نفسها، بما في ذلك زيادات بنسبة 8.8 في المائة في اليمن، و7.6 في المائة في لبنان، و5.6 في المائة في الأردن.

8- وترتسم من خلال الأرقام المطلقة لعدد ناقصي التغذية في الإقليم صورة أقل إيجابية. فقد انخفضت الأعداد فقط في ستة بلدان تتوفر لدى المنظمة بيانات رسمية بشأنها (الجزائر وجيبوتي وإيران وقيرغيزستان والمغرب وتونس)، بينما لم تتغير في بلدين اثنين (سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة)، وارتفعت في عشرة بلدان (أفغانستان وجمهورية مصر العربية والعراق والأردن ولبنان وموريتانيا وباكستان والمملكة العربية السعودية وتركمانستان واليمن).² (انظر الجدول 1). ويبلغ إجمالي عدد الجياع في 21 بلدًا في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، التي تتوفر عنها بيانات، 98.8 مليون. وهذا يؤكد ضرورة إحراز تقدم كشرط للقضاء على الجوع في الإقليم.

9- وتُعدّ الأزمات المحرك الرئيسي لنقص التغذية في الإقليم، حيث تشكل النزاعات وعمليات النزوح المرتبطة بها أكبر العوامل المسببة لنقص التغذية. وسُجلت أكبر زيادة في نسبة انتشار نقص التغذية أفادت عنها التقارير (8.8 في المائة) في الفترتين 2004-2006 و2006-2018 في اليمن، كنتيجة مباشرة للنزاع القائم هناك، تلتها الزيادات في كل من لبنان بنسبة (7.6 في المائة) والأردن (5.6 في المائة) خلال الفترة نفسها حيث استوعب البلدان أعدادًا هائلة من النازحين بسبب الأزمة الناشبة في الجمهورية العربية السورية. ومع ذلك، فإن إنهاء الأزمة واستتباب السلام لن يؤدي تلقائيًا إلى اختفاء الجوع. إذ يشير استمرار نقص التغذية في العديد من بلدان الإقليم، ولا سيما في المناطق الريفية، إلى الحاجة إلى هُجج متعددة القطاعات مركّزة وموجهة لمعالجة هذه المشاكل بصورة مباشرة.

² لا تتوفر أي بيانات رسمية لدى المنظمة حول فترة زمنية واحدة أو كلتا الفترتين للبلدان الإثني عشر المتبقية.

الجدول 1: معدل انتشار النقص التغذوي وعدد ناقصي التغذية، خلال الفترتين 2004-2006 و2016-2018.

عدد ناقصي التغذية		معدل انتشار النقص التغذوي من العدد الإجمالي للسكان		البلد
2018-2016	2006-2004	2018-2016	2006-2004	
(مليون نسمة)	(مليون نسمة)	(%)	(%)	
10.6	8.3	29.8	33.2	أفغانستان
1.6	2.9	3.9	8.8	الجزائر
لم يجر تقييمه	0.5	<2.5	5.5	أذربيجان
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	البحرين
<0.1	<0.1	5.6	5.7	قبرص
0.2	0.3	18.9	32.2	جيبوتي
4.4	4.2	4.5	5.4	جمهورية مصر العربية
4	4.3	4.9	6.1	إيران
11.1	7.6	29	28.2	العراق
1.2	0.4	12.2	6.6	الأردن
0.1	لم يجر تقييمه	2.8	<2.5	الكويت
0.4	0.5	7.1	9.7	قيرغيزستان
0.7	0.1	11	3.4	لبنان
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	ليبيا
لم يجر تقييمه	لم يجر تقييمه	<2.5	<2.5	مالطا
0.5	0.4	10.4	12.1	موريتانيا
1.2	1.7	3.4	5.7	المغرب
0.3	0.3	6.8	10.5	سلطنة عمان
40	35.9	20.3	23.3	باكستان
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	قطر
2.3	1.9	7.1	7.9	المملكة العربية السعودية
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	الصومال
8.2	--	20.1	--	السودان
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	الجمهورية العربية السورية
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	طاجيكستان
0.5	0.6	4.3	5.6	تونس
لم يجر تقييمه	لم يجر تقييمه	<2.5	<2.5	تركيا
0.3	0.2	5.4	4.8	تركمانستان
0.2	0.2	2.6	4.1	الإمارات العربية المتحدة
11	6.2	38.9	30.1	اليمن
98.8	76.5			مجموع بلدان المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى

809.9	940.5	10.7	14.4	مجموع بلدان العالم
236.9	215.7	23.6	28.6	البلدان الأقل نموًا
202.8	159.5	27.7	30.3	الاقتصادات المنخفضة الدخل
409.1	479.1	13.8	19.6	الاقتصادات المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
183.4	276.4	7.1	11.6	الاقتصادات المتوسطة الدخل من الشريحة العليا
لم يجز تقييمه	لم يجز تقييمه	<2.5	<2.5	الاقتصادات المرتفعة الدخل
524.9	518.9	18.4	22.7	بلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة ومنظمة الأغذية والزراعة 2020³

ثالثًا - انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المنطقة العربية

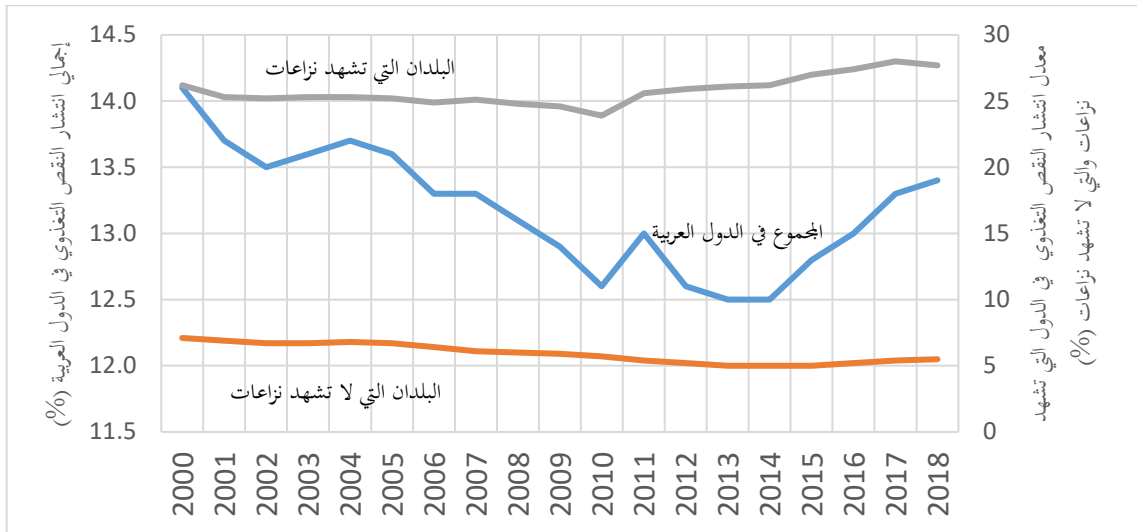
10- يتناول هذا القسم البيانات المتعلقة بسوء التغذية في 22 من البلدان العربية، يحظى 19 منها بدعم مباشر من المكتب الإقليمي للمنظمة للشرق الأدنى وشمال أفريقيا⁴.

11- ويبلغ معدل انتشار النقص التغذوي في المنطقة العربية 13.2 في المائة (يرجى الرجوع إلى الشكل 1)، أي ما يعادل 55 مليونًا من النساء والرجال والأطفال (تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2019). وهذا يعني أن أكثر من شخص واحد من بين كل ثمانية أشخاص في الإقليم يعاني من الجوع ويستهلك قدرًا من الغذاء لا يكفي لتوفير مستويات الطاقة الغذائية اللازمة للحفاظ على حياة طبيعية ونشطة وصحية. ويزداد معدل الانتشار الإجمالي للنقص التغذوي في الإقليم وهو الآن أعلى منه في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، ومن المتوسط العالمي للبلدان النامية في العالم. يوضح الشكل 1 الاتجاهات لكل من عدد ناقصي التغذية ومعدلات انتشار نقص التغذية في الإقليم.

³ نظرة إقليمية عامة حول حالة الامن الغذائي والتغذية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا - إعادة التفكير في النظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحية وتغذية محسنة (2020)

⁴ البلدان العربية الـ 22 التي تتوفر بيانات رسمية عن نقص التغذية وسوء التغذية فيها، هي: الجزائر والبحرين وجزر القمر وجيبوتي وجمهورية مصر العربية والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وسلطنة عمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن. ووحدها جزر القمر وجيبوتي والصومال لم تحظ بدعم من المكتب الإقليمي.

الشكل 1: معدل انتشار النقص التغذوي في الدول العربية خلال الفترة 2000-2018.



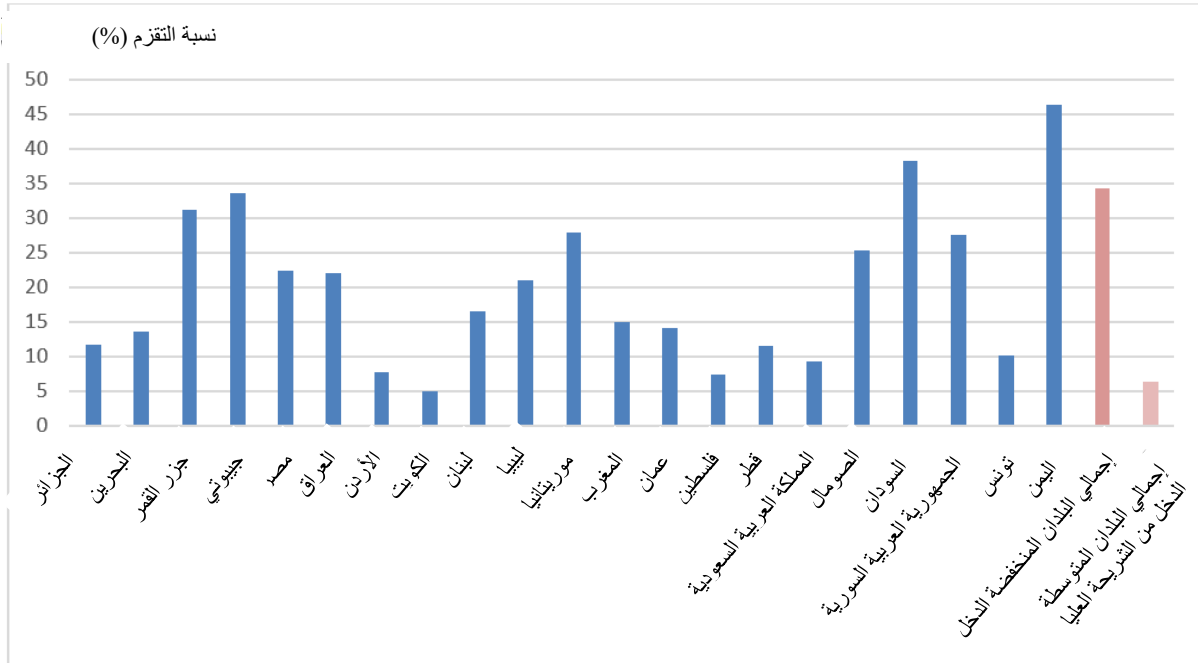
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2019 (ب).

12- يبلغ متوسط معدل الانتشار في البلدان التي لا تشهد نزاعات في المنطقة العربية أكثر بقليل من 5 في المائة، أي أعلى بنقطتين مئويتين فقط من المتوسط العالمي للبلدان المتقدمة. وهذا يسلط الضوء على حالة الجوع المنخفضة نسبياً في العديد من بلدان الإقليم ويعزز القدرة على القضاء على الجوع على المستوى الإقليمي. ومع ذلك، لا ينبغي أن يخفي هذا الحجم المطلق مدى انتشار الجوع، إذ لا يزال 14 مليون شخص في هذه البلدان يعانون من الجوع. كما تستمر جيوب الجوع العميقة والمزمنة في العديد من هذه البلدان، خاصة في المناطق الريفية، مما يؤثر على الأسر المعيشية الريفية الضعيفة. ويجب أيضاً معالجة دوافع هذا الجوع المستشري في الإقليم. لذا، لا بد من بذل جهود كبيرة لضمان حصول الناس على الغذاء المتاح بصورة عادلة، لا سيما أشد الفئات ضعفاً وتمهيشاً في الإقليم، والتي تتركز بصورة أكبر في المناطق الريفية.

حالات التقزم والهزال في المنطقة العربية

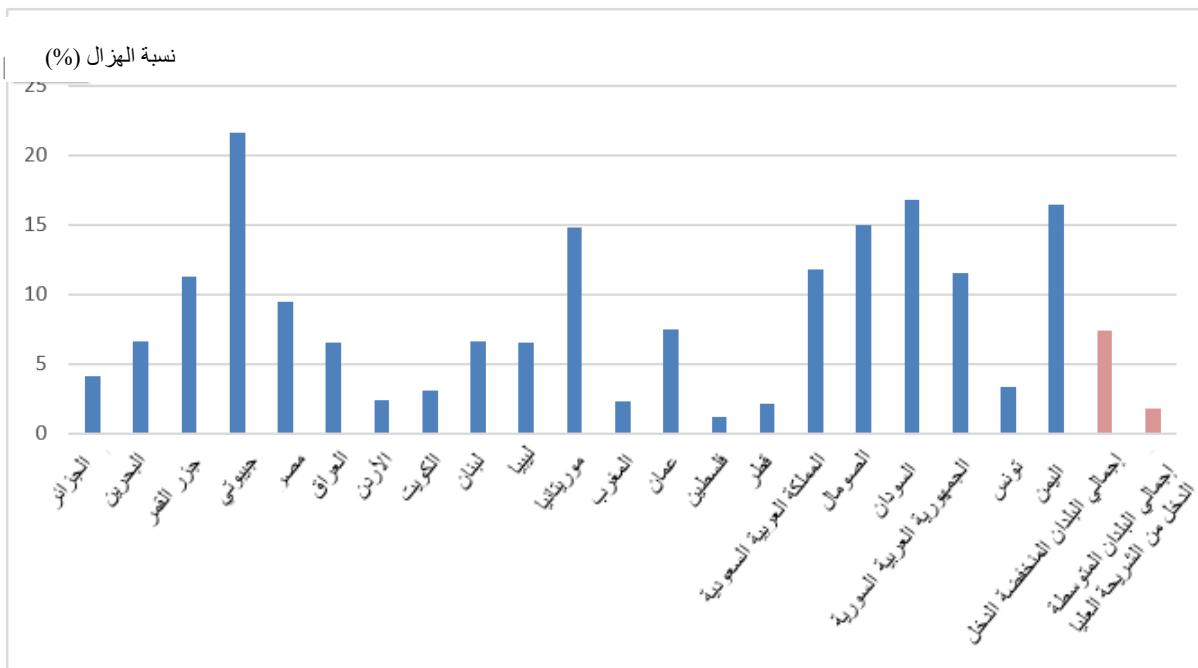
13- أحرز بين عامي 1990 و2017 في الحد من سوء تغذية الأمهات والأطفال في جميع أنحاء الإقليم. وشكّلت هذه التغييرات جزءاً من انخفاض معدلات الوفيات والإصابة بالأمراض على مستوى الإقليم وذلك نتيجة الإصابة بالأمراض المعدية والأمراض التي تصيب الأمّ وحديثي الولادة وتلك المتصلة بالتغذية. ويوضح الشكلان 2 و3 أحدث البيانات المتاحة عن التقزم والهزال لدى الأطفال دون سنّ الخامسة، على التوالي. ومع أن هذه الأرقام هي أقل مما كانت عليه قبل 30 عاماً، إلا أنها تشير إلى استمرار التحديات التي تواجهها بلدان الإقليم. ففي بعض الحالات، ترتبط هذه المستويات ارتباطاً وثيقاً بالنزاعات والأزمات الممتدة (مثلاً في الصومال والسودان والجمهورية العربية السورية واليمن). وفي حالات أخرى، تشير الأرقام إلى وجود دوافع أخرى يمكن معالجتها من خلال اتخاذ تدابير سياسية متكاملة تربط بين الصحة والتغذية والتعليم، وكذلك السياسات الزراعية والغذائية (مثلاً في جزر القمر وجمهورية مصر العربية وإيران وموريتانيا).

الشكل 2: معدل إنتشار التقزم في المنطقة العربية لدى الأطفال دون سنّ الخامسة (%)



منظمة الأغذية والزراعة، 2019(ب) وتقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2019.

الشكل 3: معدل إنتشار الهزال في المنطقة العربية لدى الأطفال دون سنّ الخامسة (%) (المنظمة، 2019(ب)).



تقرير المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم (RNE SOFI) لعام 2019، لم يتم نشره.

الوزن الزائد والسمنة في المنطقة العربية

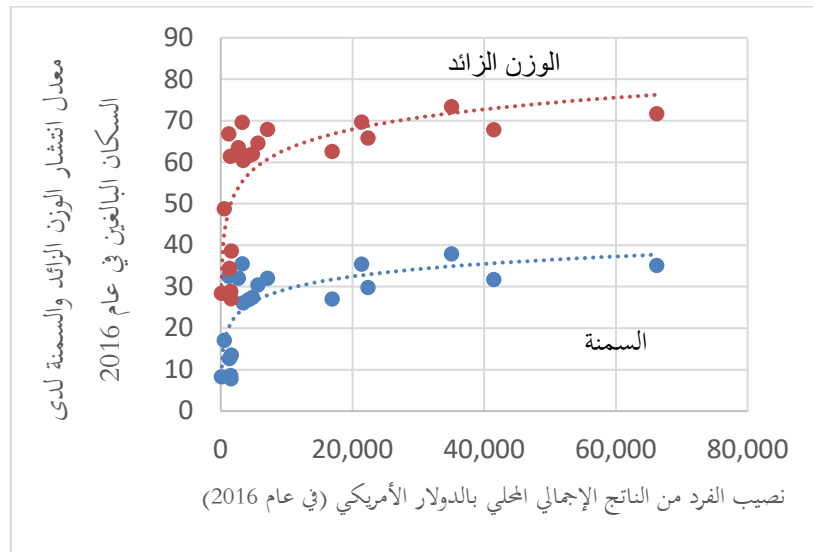
14- تُعدّ المنطقة العربية ثاني أكثر الأقاليم التي يعاني سكانها من السمنة في العالم (الجدول 2). ويتمثل الاتجاه العام السائد في الإقليم في تسجيل ارتفاع لوغاريتمي للوزن الزائد والسمنة مع زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 4). وهذا يعني أنه مع تقدم البلدان من مستوى البلدان المنخفضة والمنخفضة إلى المتوسطة الدخل إلى مستوى البلدان المتوسطة الدخل، يرتفع معدل انتشار الوزن الزائد والسمنة بسرعة. فالبلدان المتوسطة الدخل، مثل الأردن والعراق ولبنان وليبيا وتونس والجمهورية العربية السورية، تعاني جميعها من معدلات زيادة الوزن والسمنة تقارب معدلات المسجلة في البلدان المرتفعة الدخل، مثل الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية.

الجدول 2: معدل انتشار الوزن الزائد والسمنة لدى البالغين في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا مقارنةً مع المعدلات في المناطق الأخرى والبلدان والمناطق العربية دون الإقليمية الأخرى في عام 2016.

البلد	معدل انتشار الوزن الزائد لدى البالغين في عام 2016 (%)		معدل انتشار السمنة لدى البالغين في عام 2016 (%)		الإناث
	كلا الجنسين	الذكور	الإناث	الذكور	
إجمالي الإقليم العربية	61.7	57.8	65.6	27.0	33.6
مقارنة مع أقاليم منظمة الصحة العالمية					
الأمريكتان	62.5	64.1	60.9	28.6	31.0
أوروبا	58.7	63.1	54.3	23.3	24.5
العالم (منظمة الصحة العالمية)	38.9	38.5	39.2	13.1	15.1
أفريقيا	31.1	22.8	38.8	10.6	15.3
غرب المحيط الهادئ	31.7	33.7	29.6	6.4	6.7
جنوب شرق آسيا	21.9	19.7	24.1	4.7	6.1
المناطق العربية دون الإقليمية					
ذات الدخل المنخفض	48.2	43.0	53.2	18.5	23.9
ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا	61.7	56.0	66.9	25.6	32.8
ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا	64.3	60.7	67.8	29.8	36.8
ذات الدخل المرتفع	69.0	67.5	71.5	34.0	41.7

المصدر: تقرير الصحة العالمية الصادر عن منظمة الصحة العالمية، في عام 2019.

الشكل 4: العلاقة بين نسب انتشار الوزن الزائد والسمنة ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2019؛ وتقرير الصحة العالمية الصادر عن منظمة الصحة العالمية في عام 2019.

15- وتُظهر بيانات منظمة الصحة العالمية المتعلقة بالسمنة، حسب كل بلد، في الفترة بين عامي 2012 و2016، أن أيًا من بلدان الإقليم لا تسير على الطريق الصحيح للحد من معدلات السمنة. ولم تنجح الجهود الرامية إلى التشجيع على الأكل الصحي وأنماط الحياة الصحية في وقف نمو معدلات زيادة الوزن والسمنة في الإقليم. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت السياسات المتعاقبة في العديد من البلدان، والتي تركز على توفير إمدادات ثابتة من القمح والحبوب الأخرى، إلى اتباع أنماط غذائية تحتوي على نسبة عالية من الكربوهيدرات وقليلة التنوع الغذائي.

16- ويُبرز الجدول 2 البُعد الجنساني الواضح والقوي لزيادة الوزن والسمنة في الإقليم، إذ إنَّ معدل انتشار السمنة لدى الإناث أعلى بنسبة 63 في المائة منه لدى الذكور، وهو واحد من أعلى المعدلات في العالم. وإنَّ معدل انتشار الوزن الزائد أعلى بنسبة 13 في المائة لدى الإناث منه لدى الذكور. وتقر الحكومات بأن دور المرأة عامل رئيسي لتحسين التغذية، فالمرأة هي العامل الرئيسي لتغيير السلوكيات تجاه استهلاك وجبات غذائية صحية. كما تؤدي دورًا أساسيًا في زيادة المعارف الغذائية داخل الأسرة، حيث تتحمّل المسؤولية الرئيسية عن الاقتصاد المنزلي للأسرة، وهي تملك بالتالي مفتاح الحلّ لإعادة تشكيل عادات استهلاك الغذاء⁵. ومع ذلك، فإن أسباب هذا الوضع ليست دائمًا واضحة ويلزم إجراء مزيد من البحوث لفهم كيفية تأثير الأدوار والقواعد الجنسانية على معدلات زيادة الوزن والسمنة في الإقليم.

⁵ انظر ملخص رئيس المؤتمر حول: المشاورة الإقليمية للجنة الأمن الغذائي العالمي للشرق الأدنى حول إعداد الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية، القاهرة، 25-26 سبتمبر/أيلول 2019. (متاح عبر الرابط:

http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs1819/Nutrition/OEWG_29_November/CFS_OEWG_Nutrition_2019_11_2_9_01d_Near_East.pdf

رابعاً - تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية لإقليم يشهد توسعاً حضرياً سريعاً

17- بحلول عام 2050، ستكون المناطق الحضرية موطناً لثلاثة أرباع السكان تقريباً في المنطقة العربية، أي أعلى بقليل من المعدل العالمي البالغ 68 في المائة (الجدول 3). وعلى المستوى العالمي، يستهلك حالياً سكان المدن كمية غير متناسبة من الغذاء تمثل 70 في المائة من إجمالي كميات استهلاك الغذاء في المتوسط مقارنةً بحوالي 55 في المائة من إجمالي السكان. وبالتالي، يستدعي النمو السريع للمدن في الإقليم اتخاذ التدابير السياساتية المناسبة لضمان تلبية احتياجات سكانها المتعلقة بأمنهم الغذائي في المستقبل.

الجدول 3: اتجاهات التوسع الحضري لكل إقليم رئيسي من أقاليم العالم (نسبة التوسع الحضري)، خلال الفترة 1950-2050.

الإقليم	1950	1970	2000	2019	2030	2050
أفريقيا	14.3	22.6	35.0	43.0	48.4	58.9
آسيا	17.5	23.7	37.5	50.5	56.7	66.2
أوروبا	51.7	63.1	71.1	74.7	77.5	83.7
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	41.3	57.3	75.5	80.9	83.6	87.8
أمريكا الشمالية	63.9	73.8	79.1	82.4	84.7	89.0
أوسيانيا	62.5	70.2	68.3	68.2	68.9	72.1
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	26.1	39.8	55.5	62.3	65.6	72.8
العالم	29.6	36.6	46.7	55.7	60.4	68.4

المصدر: الأمم المتحدة، 2018. تقرير "آفاق التوسع الحضري في العالم".

18- وقد استقطب استمرار النمو في المناطق الحضرية في مختلف أنحاء الإقليم اهتمام الحكومة بالتحديات المتمثلة في ضمان الإمدادات الغذائية الكافية في تلك المناطق السريعة التوسع. ويتطلب التوسع الحضري من صانعي القرار التصدي للمشاكل الغذائية من منظورات جديدة. وترتبط تحديات التوسع الحضري السريع بمسائل الإدارة والسياسات العامة على المستويين الوطني والمحلي (البلديات). وبالنسبة إلى معظم البلدان، سيتعين ربط التنمية الحضرية المستدامة على نحو وثيق بالتقدم المنسق والمتزامن في المناطق الريفية، مع تغذية تحولها الاقتصادي بطرق مستدامة بيئياً. وسوف يعتمد

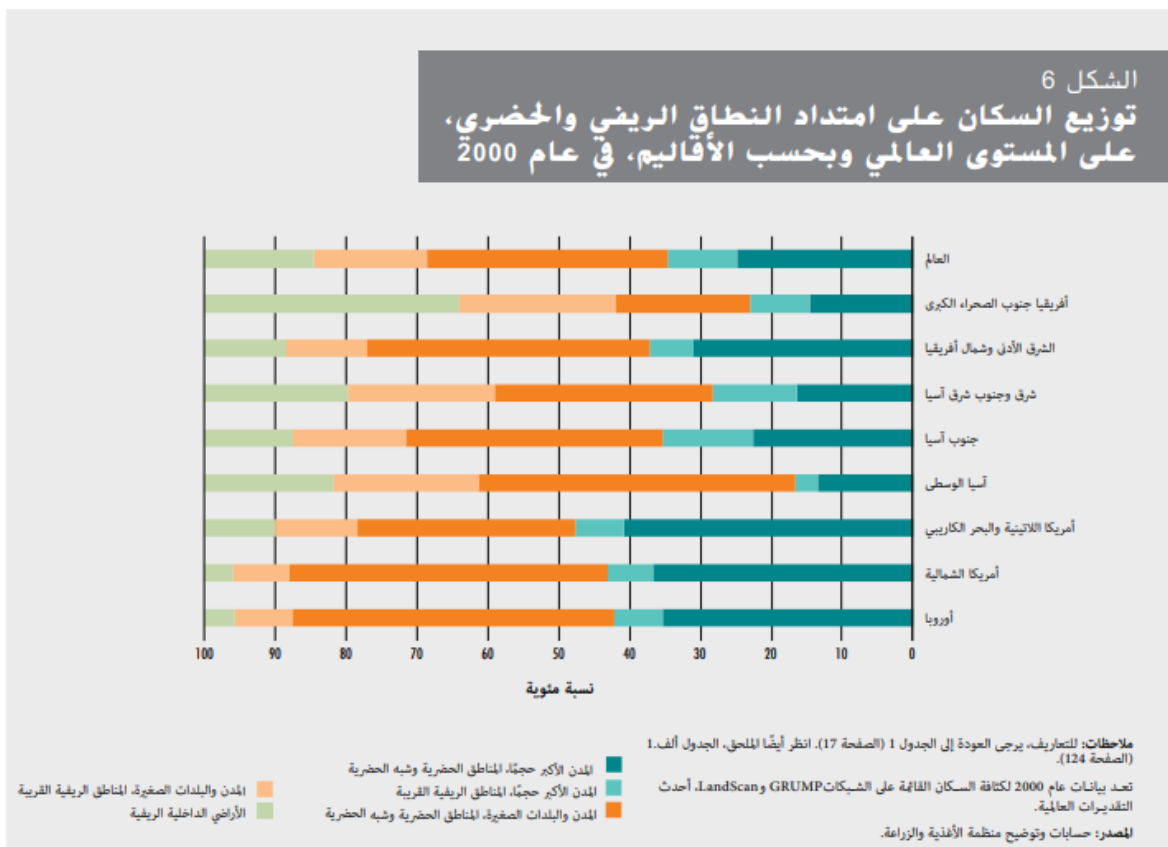
ذلك على عوامل عديدة، منها التطورات في مجال كفاءة استخدام المياه والإنتاجية الزراعية (وبالأخص إنتاجية العمال) من ناحية، وازدياد فرص العمل خارج المزرعة وتوليد الدخل من ناحية أخرى. وستكون الاستثمارات وتحقيق النمو في النظم الغذائية، المرتبطة على سبيل المثال بتجهيز الأغذية ونقلها، أساسية، تمامًا كما نمو خدمات الدعم الضرورية لضمان ديناميكية الاقتصادات الريفية.

19- ويشكل النمو الحضري مصدرًا للطلب على المنتجات الريفية والحفاظ على المداخيل في المناطق الريفية، ولكن دور الواردات والصادرات يؤدي أحيانًا إلى تغيير أهمية الزراعة المحلية في ما يتعلق بكل من اعتماد المناطق الحضرية على الأغذية المحلية وتوليد الدخل الوطني.

20- وتبلغ نسبة السكان القاطنين في المراكز الحضرية الأصغر حجمًا أو حولها في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا حوالي 51 في المائة في المتوسط، مقارنة بنسبة 37 في المائة في المناطق الحضرية الأكبر حجمًا أو حولها؛ في حين يقطن حوالي 12 في المائة حاليًا في المناطق الريفية الداخلية (الشكل 5). ويشير هذا إلى أن المدن المتوسطة الأصغر حجمًا والقرى الريفية، وهي حاليًا موطن لأكثر من 40 في المائة من سكان المناطق الحضرية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، تصبح أكثر فأكثر نقاطًا مرجعية لسكان الريف للنفوذ إلى المدخلات والأسواق والخدمات العامة؛ ولكنّ البراهين تشير إلى حصولها على قدر أقلّ من الاستثمارات على نحو غير متناسب في ما يتعلق بالبنية التحتية والخدمات الاجتماعية.⁶ وهذه نقطة هامة حيث أنها توضح تراجع أهمية الفروق الحادة تاريخيًا في العديد من البلدان بين المناطق الحضرية والريفية شيئًا فشيئًا وتبرز إمكانية أن تصبح النظم الغذائية المحوّلّة محرّكًا للنمو بالنسبة إلى المدن المتوسطة الأصغر حجمًا والمدن الريفية، وبالأخص في البلدان التي تتخلف عن الركب من حيث التحول الهيكلي والتي قد لا تكون لديها آفاق للنمو في القطاعات الصناعية والتصنيعية. وتبرز أهمية المراكز الحضرية الأصغر حجمًا والمحاطة في أغلب الأوقات بمناطق إنتاج زراعي، إمكانية تعزيز الروابط بين الدوائر الحضرية والريفية وتقليل التفاوتات بينها وإتاحة مزيد من الأنماط الغذائية الصحية في المدن السريعة النمو في الإقليم.

⁶ تجدر الإشارة إلى أن بيانات الشكل 6 هي اعتبارًا من عام 2000، إلا أن المنظمة في طور تحديثها إلى عام 2015 ويبدو أن البيانات تؤكد الوضع القائم.

الشكل 5: النطاق الريفي والحضري لكل إقليم



المصدر: تقرير منظمة الأغذية والزراعة عن حالة الأغذية والزراعة لعام 2017.

النظم الغذائية لتلبية احتياجات أعداد السكان المتزايدة في المناطق الحضرية

21- تُعتبر النظم الغذائية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا مزيجًا من النظم الفرعية التقليدية والحديثة وغير الرسمية التي تعمل بالتوازي (انظر التعريف في الإطار 1). والنظم الغذائية التقليدية العاملة في المدن هي شبكات مستقرة تم اختبارها، تربط المزارعين بالمستهلكين. ويتم التوسط في هذه الشبكات من خلال عدة جهات وسيطة للجمع/التجميع غالبًا ما يكون مقرها في المناطق الريفية والمحيطية بالمناطق الحضرية. وغالبًا ما تكون المنتجات المتبادلة في التجارة مصنّعة بقدر بسيط للغاية ويمكن نقلها في هيئة سائبة ويكون تخزينها بطرق متطورة محدودًا.⁷ وغالبًا ما تصل هذه المنتجات إلى المستهلك من خلال الأسواق المفتوحة والمتاجر الصغيرة بعد البيع بالجملة.

⁷ يشير مصطلح "التخزين المتطور" إلى استخدام التكنولوجيات والممارسات التي تم تنقيحها مع مرور الوقت لأداء مهام محددة على نحو أفضل وبكفاءة أعلى.

الإطار 1- النظم الغذائية: التعاريف الأساسية

يمكن تعريف النظام الغذائي على أنه المجموعة الكاملة من الأطراف الفاعلة وأنشطتها المترابطة لإضافة القيمة المعنية بالإنتاج والتجميع والتجهيز والتوزيع والاستهلاك والتخلص من المنتجات الغذائية الناشئة عن الزراعة أو الغابات أو مصائد الأسماك وأجزاء من البيئات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية الأوسع نطاقاً التي توجد بها. وهو يتكوّن من نظم فرعية مثل النظام الزراعي ونظام إدارة المخلفات ونظام الإمداد بالمدخلات، وسوى ذلك، ويتفاعل مع غيره من النظم الأساسية (على سبيل المثال نظام الطاقة والنظام التجاري والنظام الصحي، وما إلى ذلك).

ويقوم النظام الغذائي المستدام عندما يوفر الأمن الغذائي والتغذية للجميع على نحو يضمن عدم إلحاق الضرر بالأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لإنتاج الأمن الغذائي والتغذية للأجيال القادمة. مما يعني أن النظام مُربح وله فوائد واسعة على المجتمع وأثر إيجابي أو محايد على البيئة الطبيعية.⁸

22- تتميز النظم الغذائية الحديثة بوفورات الحجم وقوة رأس المال وعمليات البيع بالجملة المتطورة. وعلى العموم، يرتبط ظهورها بشكل كبير بالتنمية الاقتصادية (الشكل رقم 6). وتتكامل نظم التجهيز والتخزين المتطور ونظم سلامة الأغذية والنظم اللوجستية بشكل كبير. وغالبًا ما تشمل هذه السلاسل المتكاملة مسافات طويلة وتعتمد على المصادر الأجنبية في الإمداد. أما النظام الحديث، مع متطلباته الاستثمارية الكبيرة، فيعتمد على النمو الحديث نسبيًا للبنية التحتية والكثافات السكانية ومداخيل المناطق الحضرية وتمييتها في المدن الأصغر حجمًا تعتمد على الترسخ المستمر للبنية التحتية الطبيعية والمؤسسية المحلية.

23- أما في النظم الغذائية غير الرسمية، فالعناصر الهامة في النظام غير مسجلة، وتلي احتياجات السكان الذين لديهم موارد محدودة، وبالأخص ذوي الدخل المنخفض وغير الرسمي وسكان المناطق الحضرية والمناطق الريفية الفقيرة. وتتيح الصفة غير الرسمية للبائعين واستثماراتهم المحدودة والمحلية بقدر كبير قدرة النظام على التكيف مع تغير موقع العملاء وتنقلهم ومع تغير مصادر المنتج وقدرة العملاء على الدفع.

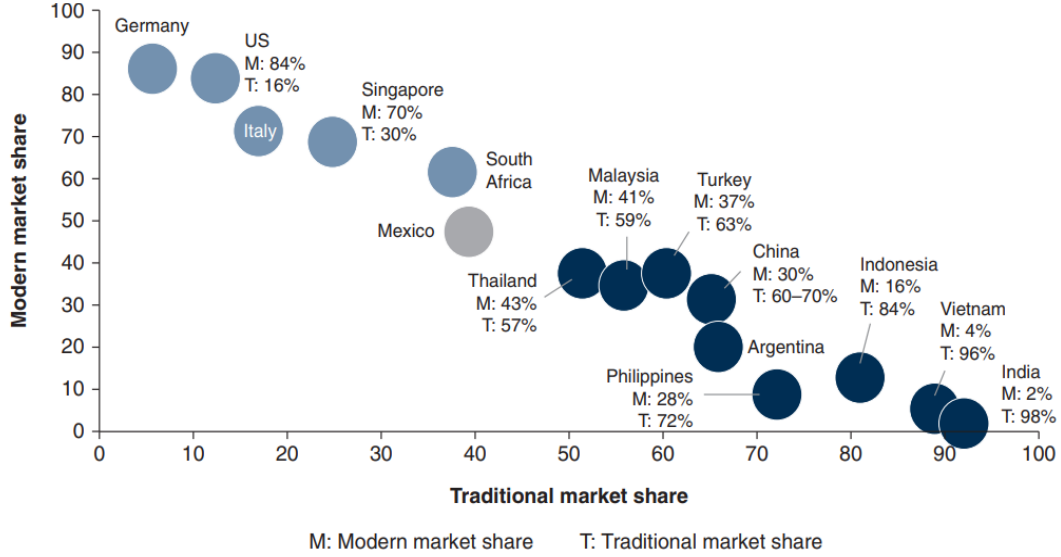
24- وتلي البلدان والمدن الطلبات الغذائية من خلال مزيج من تلك النظم الفرعية. ويوجد تداخل ومنافسة بين النظم المختلفة والأطراف الفاعلة المختلفة. وفي نفس الوقت، توجد فرص لإقامة أوجه تآزر إيجابية ومفيدة للطرفين بين النظم والأطراف الفاعلة و/أو لمزيد من المنافسة من أجل تحفيز عمليات التكيف وتغير العلاقات، على سبيل المثال، في ما يتعلق بمحال البقالة المحلية والمتاجر الكبرى والأغذية الطازجة وتجار التجزئة لسلع الرفاهية. ويتكيف صغار تجار التجزئة

⁸ لمزيد من التفاصيل، انظر المذكرة الصادرة عن المنظمة حول مفهوم النظم الغذائية المستدامة على الرابط:

<http://www.fao.org/3/ca2079en/CA2079EN.pdf>

للمنتجات الغذائية، مثل تجار التجزئة لبيع المنتجات الطازجة في الهواء الطلق على سبيل المثال، ومن شأنهم جذب شريحة من المستهلكين بعيداً عن المتاجر الكبرى.

الشكل 6: حصص السوق لبيع الأغذية بالتجزئة: الحديث في مقابل التقليدي



المصدر: Tefft وآخرون (2017) - النظم الغذائية من أجل عالم أخذ في التوسع الحضري

تبعات التوسع الحضري على الإمداد الغذائي

25- إنَّ التعقيد المتزايد للنظم الغذائية المرتبط بالتوسع الحضري له تبعات هامة على السياسات من أجل رصد الصحة العامة وحمايتها في ما يتعلق بسلامة الأغذية والتغذية. وقد جرت العادة على فصل المؤسسات السياساتية التي تركز على الإنتاج عن تلك التي تركز على الصحة العامة والتغذية. ومع تزايد التوسع الحضري وتطور النظم الغذائية، تزايدت الحاجة إلى التنسيق. على سبيل المثال، تنطوي سياسات سلامة الأغذية المتعلقة بالتلوث حالياً على الممارسات داخل المزرعة والتتبع حتى في مراحل التصنيع المبكرة والتصديق والمساءلة على امتداد سلسلة التسويق. ويمكن لوزراء الزراعة القيام بدور هام في مثل هذا التنسيق لسياسات الصحة والتغذية المتعلقة بالأغذية في ظل أعداد السكان المتزايدة في المناطق الحضرية.⁹

26- وإن الحجم والتعقيد المتزايدين للنظم الحضرية وإطالة سلاسل القيمة الغذائية تجعل من الأصعب على المنتجين والوسطاء على نطاق ضيق التنافس في مجال النظم الغذائية. وغالباً ما تؤدي سلسلة القيمة الغذائية في الحالات الحضرية إلى زيادة "المسافة" بين معظم المستهلكين والمزارعين والمصنّعين على نطاق صغير. وهذه "المسافة" هي مسافة جغرافية ومن حيث عدد المعاملات اللازمة لكي تصل المنتجات إلى المستهلكين. وهذا يصبّ لصالح الأطراف الفاعلة التي تعمل على نطاقات أكبر وتستفيد من الموثوقية من خلال التتبع ومن حماية سمعتها وأنشطة أخرى تضيف إلى تكلفة المشاركة في سلسلة القيمة.

⁹ انظر كذلك لجنة الأمن الغذائي العالمي التي تقوم بوضع خطوط توجيهية طوعية بشأن التغذية والنظم الغذائية، ونتائج الندوة الإقليمية بشأن النظم الغذائية المستدامة من أجل أنماط غذائية صحية وتغذية محسنة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي انعقدت في سلطنة عمان في ديسمبر/كانون الأول 2017.

27- ويتضح وجود فرص للتأزر بين اقتصادات المناطق الريفية والحضرية وبالأخص المجاور منها، ولا عجب لأسباب تاريخية ولوجستية، أن تكون هناك مدن قريبة من مصادر الأغذية ومزارعون يميلون أيضاً إلى التمركز بالقرب من مراكز الجمع والنقل والسكن. ومع أن الزراعة في المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها ذات نطاق أصغر وتتوجه نحو منتجات البستنة، بإمكانها الإسهام في تلبية طلبات المستهلكين في المناطق الحضرية، سواء بالنسبة إلى المنتجات الطازجة أو وسائل الراحة الحضرية. وتُعادل التكاليف المرتبطة بالإنتاج على النطاق الأصغر إلى حد ما بميزة تقصير سلسلة الإمداد والقدرة على التعديل حسب تفضيلات المجتمع التي تعمل فيه. وقد تكون الزراعة في المناطق الحضرية وفي المناطق المحيطة بها خياراً للعمل بنصف دوام ولتوفير فرص عمل لسكان المناطق الحضرية المهاجرين من الريف. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يساعد على خضرة المدن وتوفير بيئة أفضل، في حالة استخدام عمليات وتكنولوجيات الإنتاج المناسبة.

28- وهناك اعتبار آخر هام في العديد من بلدان الإقليم وهو عدم قدرة الزراعة المحلية على الوفاء بجمل الطلبات المحلية، حتى حيثما تكون الزراعة مهمة نسبياً.¹⁰ ولا غنى عن الواردات، وتكون مرغوباً فيها من بعض النواحي، رغم المخاطر التي تنطوي عليها التجارة مما يتطلب الاهتمام. والصادرات، وبالأخص المنتجات المرتفعة القيمة (على سبيل المثال العنب في جمهورية مصر العربية وزيت الزيتون والتمور في تونس)، تولد الدخل وترفع القدرة على سداد قيمة الواردات. والابتكارات وتحسين الإنتاجية أمر أساسي في هذا الشأن. وفي الحالات التي يرتفع فيها مستوى الاعتماد على الواردات، يجب على صانعي السياسات التشديد على العمالة الريفية وزيادة المدخيل الريفية كوسيلة لتعزيز النفاذ إلى الأغذية.

29- ويحدّد إطار خطة عمل المنظمة للأغذية في المناطق الحضرية لعام 2019 مجموعة من مجالات العمل الأساسية للسياسات من أجل الاستفادة من العمل الحكومي المحلي ودون الوطني من أجل ضمان استدامة النظم الغذائية وتحسين التغذية. وقد جرى تحديد سبعة مجالات دعم شاملة، تقدم سويًا للحكومات نهجاً متكاملًا متعدد القطاعات للتأكد من الوفاء باحتياجات أعداد السكان المتزايدة في المناطق الحضرية من الأغذية والتغذية. وهي تتضمن العديد من المجالات التي تم إبرازها في التحليل الإقليمي أعلاه. ومجالات الدعم الشاملة السبعة هي:

- **المجال الأول:** السياسات الوطنية الحضرية والإقليمية الفعالة والمؤسسات التحويلية لتعزيز النظم الغذائية المستدامة
- **المجال الثاني:** التخطيط المتكامل للنظم الغذائية والآليات الشاملة للحوكمة الغذائية من أجل دعم استدامة التوسع الحضري والتنمية الإقليمية
- **المجال الثالث:** سلاسل الإمداد القصيرة والمشتريات الغذائية العامة الشاملة لاستغلال إمكانيات الإنتاج في المدن والمناطق المحيطة بها
- **المجال الرابع:** الأعمال التجارية الزراعية المبتكرة والمستدامة من أجل خلق فرص عمل وتنمية الأراضي النفعية والمزدهرة عبر القرى الصغيرة
- **المجال الخامس:** زيادة فرص الحصول على الأغذية والبيئات الخضراء من أجل مدن صحية

¹⁰ قد تكون الواردات غير مرغوب فيها عندما يكون البلد لديه الميزة النسبية المتمثلة في الإنتاج بتنافسية، ولكن أيضاً في حالة الأغذية الخالية من المغذيات، التي لا تساهم في الأنماط الغذائية الصحية.

- **المجال السادس:** تعظيم سلاسل الإمداد والاقتصاد الأحيائي الدائري من أجل خفض الفاقد والمهدر من الأغذية في المراكز الحضرية
- **المجال السابع:** مبادرات التوعية المبنية على البراهين من أجل تعزيز الحوكمة الغذائية الحضرية في العالم وتنشيط الاستثمارات

الأولويات من أجل تنمية النظم الغذائية المستدامة دعمًا للأمن الغذائي والتغذية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

30- يتطلّب القضاء على الجوع وسوء التغذية في الإقليم في المقام الأول وضع حد للنزاعات والأزمات. وفي ما وراء الحد من النزاعات، وكما أشارت إليه منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي،¹¹ هناك ضرورة لتحويل النظم الغذائية من تلك التي تهمم بإنتاج الكميات الكافية (من طاقة السعرات الحرارية) إلى تلك التي تتمكّن من خلق وظائف وأعمال تجارية زراعية مجزية على نحو مستدام وتضمن حصول الجميع على الأغذية المغذية والمتنوعة والآمنة وبأسعار معقولة. ممّا يتطلب إجراء تغيير واسع النطاق في النهج المتبع بحيث يتم ربط التغذية بالازدهار في الريف والاستثمار في النظم الغذائية وتعزيز الروابط بين المناطق الريفية والحضرية.

31- ويتطلّب الحرص على توفير النظم الغذائية لأنماط غذائية مغذية وصحية لأعداد السكان المتزايدة في المناطق الحضرية التشديد بقدر أكبر في السياسات على ما يلي: (1) خفض السكريات والأملاح في الأغذية المجهزة وإزالة الدهون المهدرجة؛ (2) وتحسين وإنفاذ الأنظمة والآليات الخاصة بسلامة الأغذية وجودتها؛ (3) وإعادة التوازن و/أو تعزيز الأشكال المختلفة للإعانات المستخدمة، على سبيل المثال من خلال اقتصار الدعم على المحاصيل الأساسية والاتجاه بهيكل الدعم نحو الفواكه والخضار والمحاصيل الأخرى العالية القيمة؛ (4) واقتصار الدعم المباشر على المنتجين والمستهلكين من أجل زيادة الاستثمارات في البحث والتطوير وخدمات الإرشاد والبنية التحتية والمؤسسات والنفوذ إلى الأسواق على نحو أفضل؛ (5) ومراجعة الصكوك التجارية مثل تعريفات الواردات التي تفرض تعريفات أعلى على الواردات من الفواكه والخضار في بعض البلدان في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا مقارنةً بالسكر. وهذه التعديلات في السياسات من شأنها المساعدة كذلك في التحفيز على إحداث تحولات أكبر في الاقتصادات الريفية والنظم الغذائية من خلال رفع المدخيل الريفية التي تقلل الفقر الريفية، بالإضافة إلى المساهمة في توفير الأغذية الصحية والمغذية.

32- كما يجب أن تهم الإصلاحات السياسية بتنشيط الممارسات المستدامة بيئيًا عبر النظم الغذائية المختلفة، مع التركيز على جميع عناصر النظم الغذائية، ومنها سلسلة الإمداد والبيئة الغذائية وسلوك المستهلك. ويجب أن تخلق السياسات الحوافز والظروف المواتية لتنشيط استثمارات القطاع الخاص الواسعة النطاق اللازمة لتمويل تحويل النظم الغذائية في الإقليم نحو مزيد من الاستدامة والأنماط الغذائية الصحية. وفي هذا الشأن، يجب أن يسعى صانعو السياسات إلى تحديد التدابير السياساتية التي تستهدف العدد الكبير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم التي غالبًا ما لا تنطبق إليها سياسات القطاع العام واستثماراته، إلا أنّها تصنع قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد.

¹¹ منظمة الأغذية والزراعة/ البنك الدولي. 2017. تشخيص النظم الغذائية الحضرية وإطار القياسات.

33- وهناك ضرورة لمزيد من الجهود للتعامل مع الفاقد والمهدر من الأغذية. وتشير التقديرات الأخيرة إلى فقدان حوالي 11 في المائة من الأغذية في مراحل ما بعد الحصاد وصولاً إلى مستوى بيع التجزئة، مع استثناءه. ويشير هذا إلى أن هذا الرقم سوف يتزايد بالتأكيد عند إضافة الفاقد والهدر أثناء الحصاد والبيع بالتجزئة والاستهلاك. وعند الأخذ في الاعتبار الإجراءات والخيارات السياسية، يجب التشديد على الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية كوسيلة لتحقيق أهداف أخرى، لا سيما تحسين (1) كفاءة النظم الغذائية (2)؛ والأمن الغذائي والتغذية؛ (3) والاستدامة البيئية.¹²

34- وإن الأدوار التي تقوم بها الحكومات المحلية في التعامل مع تحديات الأمن الغذائي والتغذية وأهمية التعاون المتعدد أصحاب المصلحة والمتعدد المستويات والمتعدد القطاعات سوف تكون أساسية في صياغة السياسات وتنفيذها، وبالأخص مع الأخذ في الاعتبار ضرورة توشي الشمولية.

35- ويوجد خطر في أن يتسبب تحويل النظم الغذائية في المستقبل في تهميش و/أو استبعاد صغار المزارعين. وينطوي هذا الخطر على أثر سلبي مضاعف محتمل. أولاً، يمكنه تقليص الآثار الإيجابية من حيث الجوع والفقر. وثانياً، يمكنه تقليل المكاسب الاقتصادية كون إنتاجية صغار المزارعين غالباً ما تكون مرتفعة للغاية في معظم الأحيان (في حالة تحييد القاسم المشترك الذي يعكس العمل الموسمي في القطاع الزراعي). وهكذا، فإن استبعاد هذه المجموعة يقلل من أهمية مساهمتها المحتملة. ولذلك يجب على المؤسسات الحكومية المختصة بالزراعة والتنمية الريفية النظر في البرامج المصممة خصيصاً لمساعدة صغار المزارعين على التكيف في بيئة يتزايد فيها التوسع الحضري. ويمكن للمؤسسات الزراعية تقديم المساعدة من خلال: (1) تعزيز التشارك في العمليات الضيقة النطاق؛ (2) والحد من العوائق الثابتة التكلفة المفروضة على إجازة الغير والتوعية بسلامة الأغذية وجودة منتجاته؛ (3) وتيسير اعتماد سلسلة السجلات المعلقة ونظم التتبع؛ (4) وتقصير المسافة الاقتصادية بين المزارعين وكبار المشترين من خلال تعزيز برامج الشراء المباشر التي تربط سلاسل المتاجر الكبرى بالتعاونيات أو غيرها من اتحادات صغار المزارعين.

36- وستزداد بشكل مطرد الحاجة إلى منظور إقليمي يضع المدن في إطار النظام الأوسع للأراضي والعمل والأغذية وغيرها من الموارد. وغالباً ما يتم التعامل مع قوانين تحديد المناطق والاستثمارات العامة في البنية التحتية وسياسات الإسكان والنظم الضريبية والتشريعية باعتبارها قرارات سياسية منفصلة دون إيلاء اهتمام كبير لآثارها على النظم الغذائية. وإن الحفاظ على النظام الغذائي في صلب عملية صياغة السياسات من شأنه المساعدة في تحويل سلسلة الزراعة والتجهيز واللوجستيات، مع الربط على نحو أفضل بين المنتجين والمستهلكين في المناطق التي تشهد توسعاً حضرياً. كما أن الأخذ في الاعتبار الاعتماد المشترك القائم بين تطور المساحة الحضرية وتحول النظم الغذائية من شأنه مساعدة صانعي السياسات على الاستفادة من الروابط الحضرية والريفية والزراعية والصحية والبيئية التي يعزز بعضها البعض. ولا مفر من تطور الزراعة والاقتصاد الريفي نحو قدر أكبر من التطور والتكامل مع سائر الاقتصاد الذي سوف يتركز في المناطق الحضرية. ويتناول إطار خطة عمل المنظمة للأغذية في المناطق الحضرية¹³ بالنقاش بمزيد من التفصيل الأهداف العامة للسياسات والبرامج الغذائية في سياق منطقة يتزايد توسعها الحضري، مع اقتراح مجالات دعم شاملة للتوصل لتلك

¹² انظر منظمة الأغذية والزراعة. 2019. حالة الأغذية والزراعة. منظمة الأغذية والزراعة. 2016. العمل المعني بالفاقد والمهدر من الأغذية على المستوى الإقليمي والوطني. الوثيقة NERC 16/INF/10 Rev.1.

¹³ منظمة الأغذية والزراعة (2019). الاستفادة من عمل الحكومة المحلية ودون الوطنية لضمان النظم الغذائية المستدامة وتعزيز التغذية.

الأهداف. وتبرز مجالات الدعم المذكورة أهمية الحوكمة المحلية لأن القوانين واللوائح الوطنية تتكيف على الظروف المحددة لكل إقليم على المستوى المحلي، في الإطار الجغرافي والوظيفي. ويتضمن ذلك تطوير بيئة مؤسسية تشجع الاستثمارات والمشاريع الخاصة والتنمية الإقليمية والروابط الحضرية والريفية، فضلاً عن تعزيز أهداف السياسات مثل تطوير اقتصاد أحيائي دائري لتعزيز إدارة المهدر من الأغذية. وعلاوة على ذلك، يتطلب تحويل النظم الغذائية لتكون لديها قدرة أكبر على التكيف مع الصدمات الأخذ في الاعتبار سلاسل الإمداد الأقصر وتحقيق التوازن بين الاستخدامات المتعارضة للموارد الطبيعية.